مكافحة الفساد داخل مؤسسات التعليم غير النظامية في مصر

سها طارق

Soha Tarek

مصر

• صحفية ومدربة سابقة في مجالي الإعلام والإدارة بأكاديمية دويتشه فيله، وحاليا اشغل منصب مديرة التطوير بجامعة ايتون في المملكة المتحدة.

مقدمة

تعمل شريحة كبيرة من المصرين، في الآونة الأخيرة على الارتقاء بقدراتهم المهنية بغية تحسين مسارهم الوظيفي وأحيانا يختارون الهجرة خارج حدود الوطن بحثاً عن ظروف معيشية ووظيفية أفضل. لكن يحول دون تحقق آمالهم شهاداتهم الدراسية خاصة وإن كانوا قد تحصلوا عليها من جامعات محلية لا تحظى بتصنيف دولي، الامر الذي يدفعهم إلى السعي نحو نيل درجات علمية أو تدريبات مهنية تساعدهم على الترقي من قبل مراكز تعليمية غير قانونية ولكنها منتشرة في مختلف ارجاء البلاد، وتعمل هذه المراكز على ايهامهم بأنها مؤسسات مُعترف بها وتحظى باعتماد جهات حكومية رسمية مثل وزارة الخارجية المصرية أوجامعات أجنبية مجهولة، وهوما ينتج عنه الإضرار بصالح الأفراد والمنشآت التعليمية غير الرسمية التي تعمل وفقاً للأطر القانونية ومعايير جودة التعليم العالمية. وهو ما يتطلب تسليط الضوء على هيكل المنظومة التعليمية في مصر التي تُقدم خدمات متدنية الجودة لاتتوائم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل ، مما يدفع شريحة كبيرة للحصول على احتياجاتهم التعليمية من خلال قنوات التعليم غير النظامية، ممثلة فيما يُصطلح عليه معاهد أومراكز تعليمية تتفاوت أسعارها مع تباين جدوى وقيمة ما تقدمه للمستهلك (الطالب أو المتدرب) وكذلك بناء على تبعية الجهة المُقدمة للخدمة التعليمية لاية طبقة اجتماعية، حيث أن التعليم في مصر اخذ منعطفات عدة منذ عصر محمد على (مؤسس مصر الحديثة) الذي انتشر بفترة حكمه نظامي التعليم الديني والمدني، ثم اخذ الامر في التطور ليضيف أشكال تعليمية أخرى مثل مؤسسات التعليم الحكومية ،التجريبية ، الخاصة، المهنية والدولية.

وتتفاوت مستويات الخدمات التعليمية في المؤسسات سالفة الذكر، تبعاً للمصروفات الدراسية وتعداد الطلاب داخل الصف الدراسي الواحد وكفاءة مُقدمي الخدمات التعليمية، مما يعكس غياب التوزيع العادل للفرص التعليمية في عالم أضحى يُرسخ للطبقية بقبول حملة شهادات بعينها مجتمعياً وادماجهم وظيفياً بسهولة داخل مؤسسات ذات مستوى مادي مرتفع.

ونحاول التركيز من خلال هذه الورقة على أسباب تراجع مستوى التعليم في مصر، والذي أسفر بدوره إلى تشجيع الأفراد على تلقي أشكال أخرى من التعليم خارج إطار المنظومة الرسمية، دون القدرة على التفرقة بين الجيد والسيء منها.

ونشير الى أن المركزية السياسية كانت سبباً في تفشي الكيانات التعليمية الوهمية في بعض المناطق الجغرافية، نظراً لانحصار المؤسسات التعليمية التي تقدم الخدمة الجيدة في العاصمة أو داخل المحافظات المصرية الكبرى، وغياب دور الإعلام والاجهزة الرقابية في توعية راغبي حمل شهادات علمية معتمدة أو تأسيس كيانات تعليمية تُرسخ أهمية التعليم الطوعى، المعروف في الأوساط العلمية بالتعليم غير النظامي، في تعزيز المهارات الفردية والمهنية التي ينتج عنها رفع كفاءة الأداء الوظيفي للطلاب.

الإطار العام

تأتي أهمية التعليم غير الرسمي، في أنه يُفسح المجال أمام تشجيع استدامة الرغبة في التحصيل المعرفي للتزود بالمعارف والخبرات اللازمة لتطوير الأداء الفردي الذي ينعكس بدوره على أداء الجماعة داخل المؤسسة الواحدة وبالتالى يُحسن جودة انتاجها.

وتُعرف منظمة اليونسكو التعليم غير الرسمي بأنه " نشاط منظم ومنخرط في الزمان، لا يدخل بالتحديد

في إطار النظم التربوية النظامية المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات، وغيرها من المؤسسات التربوية القائمة على نحو نظامي ".

ويمكن سرد عدة تفاصيل مرتبطة بشكل التعليم في المجتمع المصري من خلال ايضاح نقطتين رئيسيتين:

الأولى: أن الدستور المصري نص على أنه يكون الانفاق على منظومة التعليم بواقع 6 بالمئة سنوياً من إجمالي الناتج المحلي، لكن هذه النسبة لم تتحقق.

الثانية : يبلغ عدد التلاميذ بالتعليم ما قبل الجامعي 18.5 مليون طالب وطالبة ، تُشكل نسبة الإناث منهم 48.2 بالمئة من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني بأنواعه المختلفة (زراعي – تجاري – صناعي) والتعليم الفني تتراوح مدته من ثلاث إلى خمس سنوات.

وبتحليل النقطة الاولى، نجد أن ضعف الإنفاق على منظومة التعليم يؤدى إلى نتائج عكسية تتجلى في تكدس التلاميذ داخل الصف الدراسي الواحد وبالتالي ضعف تحصيل المادة العلمية وعدم الاستثمار في رفع كفاءة المعلمين مما يؤدى حتماً إلى تبني طرق تدريس نمطية وتقليدية لا تحفز الطلاب على التعلم والاطلاع وتسفر أيضاً عن دحض الدافع للتعلم وهي نتيجة طبيعية ومنطقية لعدم وجود خطة أو سياسة تعليمية واضحة تواكب المتغيرات العصرية وتعمل على امداد سوق العمل بالمهارات الضرورية اللازمة.

وإذا نظرنا للنقطة الثانية، وتحديداً فيما يخص الشق المرتبط بالتعليم الفني الذي يعد مطلوباً لسد عجز غياب الفنيين بسوق العمل الا أن هذه الفجوة جاءت نتيجة للنظرة الطبقية التي تُقلل من شأن خريجي المدارس والمعاهد الفنية، مما ادى إلى نقص الطلب على التعليم الفني والاتجاه نحو التعليم الجامعى فزاد المعروض عن حجم الطلب طبقاً للغة الإقتصاد.

وبالنظر إلى النقطتين بشيء من العمق، نجد أن الافتقار لرؤية واضحة ومتجددة بشأن التعليم وتلبية مخرجاته لإحتياجات سوق العمل وتكدس الطلاب بالجامعات للحصول على درجات علمية فحسب دون حساب جدواها على المسار المهني، عزز حتمية البحث عن بدائل تعليمية لسد الفجوات اما للحصول على فرص وظيفية أفضل أو الترقي داخل المؤسسة واما للبحث عن وظائف بدول أخرى.

وكنتيجة منطقية لما سبق، وجد الباحثين عن فرص أفضل غايتهم في مراكز أومعاهد تدريبية تأسست في ظل نظام رأسمالي يهدف إلى خلق فرص استثمارية تحقق أرباح مادية، بعضها يستند إلى منهجية ومرجعية

بينما البعض الآخر يتبنى سياسة المتاجرة باحتياجات الأفراد ويمضي نحو تقديم خدمات متدنية مقابل تحصيل أموال طائلة بزعم العمل تحت مظلة هيئات رسمية، مثل تلك المراكز التي تدعي أنها معتمدة من قبل وزارة الخارجية المصرية لتُضفي مصداقية وحيثية على كيانها المؤسسي بينما وزارة الخارجية المصرية لا يمثلها ككيان تدريبي سوى " معهد الدراسات الدبلوماسية " المعني بتدريب الدبلوماسيين.

وقد حذرت وزارة الخارجية المصرية بشكل حاسم على موقعها الرسمي، من الكيانات الوهمية التي تروج تبعيتها للوزارة وتُرسخ لدى ضحاياها منحها لشهادات ودرجات علمية تؤهلهم للعمل خارج مصر أو تمنح حصانات دبلوماسية وصفات قضائية، مؤكدة أن مهمة الوزارة تتركز فقط في التصديق على صحة الاختام المرفقة بالشهادات العلمية.

وقد روج إعلاميا أن كل استثمار أجنبي في مجال التعليم يستهدف إحداث خرق للمجتمع يصل إلى حد وصف الاستثمار الأجنبي في مجال التعليم بمصر ممثلاً في مؤسسات أو رواد أعمال أو جهات مانحة ب " الاحتلال الثقافي ".

وفي هذا السياق تجدر الاشارة، أنه في شهر فبراير عام 2019 كانت الحكومة المصرية قد أغلقت 170 مركزاً تعليمياً كانت تقدم خدمات وهمية بينما أوقفت في شهر ابريل 2020 العمل ب 12 مركزاً تعليمياً

في محافظة بني سويف (شمال الصعيد) كانت تعمل دون ترخيص الجهات المعنية وتُرفق

بالمخالفة إلى جوار اسمائها تبعيتها لمؤسسات أجنبية لإضفاء طابع دولي على أنشطتها وتبرير تحصيل أموال طائلة من طالبي الخدمة التعليمية، وهوما يلفت إلى جانب آخر من الإشكالية الا وهو استغلال عدد من رواد الأعمال حاجة قاطني المحافظات البعيدة للتطوير المهني خاصة وان التدريبات ذات الجودة التعليمية العالية والمعتمدة عادة ما تكون في العاصمة أو بالمدن الكبرى في إشارة صريحة للمركزية السياسية.

والتدريبات المهنية معترف بها في مصر سواء من خلال مراكز تدريبية تابعة لوزارات تنفذ تدريبات بالمحافظات أو من خلال منشآت تعليمية غير رسمية تحمل ترخيص مزاولة التدريب المهني من قبل وزارة القوى العاملة المصرية. والوزارات غير الخاضعة لحافظة التعليم في مصر وتقوم سنوياً بتدريب حوالي 60.00 متدرب من خلال 232 مركز تدريب مهني منتشر بأرجاء مصر، هي وزارات " الصناعة – الإسكان – القوى العاملة – الهجرة – الزراعة– الصناعة والصحة والثقافة".

وطبقاً للقرار رقم 150 لسنة 2003 الصادرعن وزارة القوى العاملة المصرية بشأن عمليات التدريب المهني، فقد تقرر اعتماد الوزارة لمراكز التدريب الخاصة وفقاً للإعتبارات الآتية:

– لابد وأن يكون نشاط المركز في واحد من مجالات: الاستشارات التدريبية، الإدارة، الدراسات الإدارية اللغات والحاسب الآلي ويجوز أن يجمع بين عدد من هذه الأنشطة.

– أن يُقدم المركز منهج علمي منظم وواضح.

– ضرورة إرفاق نماذج الشهادات التي يمنحها المركز للمتدربين والتأكد من أصلية الشهادة.

– ضرورة ملائمة المركز الذي لا تقل مساحته عن 130 متراً لتقديم العملية التعليمية بحيث يكون مقسماً إلى قاعتين تدريبيتين على أن تكون سعة كل منهما في حدود 10 متدربين مع وجود قاعة للحاسب الالي.

ومع إغلاق عدد من المراكز الوهمية ، وتناول وسائل الإعلام لتلك المشكلة بشيء من الإثارة والبلبلة دون التفرقة بين المؤسسات التي تقدم تدريبات مهنية معتمدة وذات سمعة مهنية وتلك غير المرخصة آثار ذلك حالة من البلبلة والتشكيك في كل المؤسسات التدريبية وأضر بسمعة التدريب المهني وكذلك آثر سلباً على انتظام سير العمل داخل المؤسسات التي تحمل تاريخ وباع في مجال التدريب المهني وأضفى حالة من التخوف والتشتت لدى العاملين فيها، من إغلاق مؤسساتهم التي تشكل مصدر الرزق الأساسي لهم وتساهم في ديمومة الحياة الإقتصادية داخل الدولة وتساهم في تطور مهارات الافراد والجماعات.

التوصيات

- يتعين أن تُطلق الحكومة مبادرات، تعزز أهمية وجدوى التدريب المهني كمصدر أساسي وحيوي للتعليم المستمر يعمل إلى جنب التعليم الرسمي بل يقوم بتزويده بكل ما هو مستحدث ولازم لسوق العمل.

- يتعين على الحكومة إشراك جهات أخرى غير نظامية في رسم السياسات الخاصة بالتعليم مثل ممثلي المجتمع المدني، ورواد الأعمال وارباب الأعمال وكذا خبراء أجانب للإستفادة من خبرات وتجارب بلدان أخرى.

- يجب أن توفر وتسهل الحكومة منح التراخيص للراغبين في تأسيس مراكز تدريب مهنية طالما توافرت لديهم الاشتراطات القانونية وتم التأكد من جدوى ومصداقية أنشطتهم وتبعيتهم لجهات محلية أو دولية معترف بها، بغية تشجيع التدريب والتعليم بشكل مستمر والاستفادة من استثمارات ترفع كفاءة المنظومة الإقتصادية.

- يجب أن تطرح وزارة القوى العاملة دليلاً يتضمن أسماء كافة مراكز التدريب المهنية المعترف بها وأن تعمل على تحديثها بشكل مستمر على مواقعها الرسمية.

- يجب أن تنظم الحكومة ملتقى سنوي تدعو فيه مؤسسي مراكز التدريب المهني لتقديم مقترحاتهم وتوصياتهم في مجال التعليم غير النظامي، في تشجيع لرسالتهم واعتراف بتأثيرهم.

• يتعين على الحكومة رصد ميزانية لمساعدة وتمويل المؤسسات المعنية بتقديم التعليم غير الرسمي عند وقوع مخاطر خاصة وأن واحدة من ضمن أنشطتها توفير فرص تعليم بديل لهؤلاء الذين حُرموا من تلقي التعليم.

• يتعين على الحكومة تفعيل قانون يقضي بضرورة حصول العاملين بالقطاع العام والخاص على تدريب مهني بأقل تقدير مرة واحدة في العام.

• يتوجب على وسائل الإعلام تقديم تغطيات إعلامية متوزانة تهدف إلى التوعية وليس إثارة البلبلة والتضخيم.

• يتوجب على وسائل الإعلام تسليط الضوء على آثار التدريب المهني في حياة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات.

• يتحتم على وسائل الإعلام توعية الأفراد بسبل وكيفية التأكد من مصداقية المؤسسات التعليمية من عدمها.

المراجع

• التعليم في مصر وتوجهات العولمة والليبرالية الجديدة : مقاربة من منظور عالمي – دكتور نسرين عبد الغني

• التعليم والطبقة في مصر : دائرة الإدماج والتهميش – أحمد زايد

• السياسات التعليمية في مصر : مركز هردو لدعم التعبير الرقمي

https://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/05/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1.pdf

• Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt 2010

• Non formal education: information and planning issues, by Gabriel Carron, 1991

https://pdfs.semanticscholar.org/7094/0eb1a4cadef5385e8d4f6bf3e8c115aa49f8.pdf